ان ما يسمى بمساهمة قطاع الادارة العامة في الانتاج المحلي الاجمالي ، اي الدخول الناجمة عن العمل في هذا القطاع ، ليس محصلة اعادة توزيع الدخل المنتج محليا ، كما هي الحال في البلدان الاخرى (بغض النظر عن اعتبار الطريقة البرجوازية المعتمدة في حساب الانتاج القومي لقطاع الخدمات قطاعا منتجا للدخل ، بينما هو في الواقع قطاع يقتسم الدخول المنتجة في قطاعات الانتاج المادي ، المنتجة الحقيقية للفائض) ، وانما يعود القسط الاكبر من مساهمة قطاع الادارة العامة في الانتاج المحلي الاجمالي الاردني الى مصدر خارجي للدخل ، اي الى المساعدات والهبات الامبريالية الخارجية ، والتي تصب في قطاع الادارة العامة والدفاع وتعطيه قوة متعاظمة التأثير ، سواء من حيث كونه يشغل قسما كبيرا من القوة العاملة ومصدرا لدخلها ، ومن حيث قدرة هذا القطاع على تحريك القطاعات الاقتصادية الاخرى وتوجيهها ، مما يضفي عليه دورا قياديا لبقية القطاعات ٠

ولم يتسبب نمو قطاع الادارة العامة في الحد من اهمية ومكانة القطاعات المنتجة في اطار الاقتصاد الوطني فقط ، وانما تسبب بذلك ايضا تعاظم الاعتماد على التجارة الخارجية وتنامي اهميتها ٠ فلقد شكل **قطاع التجارة والبنوك** القطاع الثاني من حيث « مساهمته » في الانتاج المحلي الاجمالي عامي ٥٤ و ١٩٥٥ والقطاع الثالث في عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ٠ حيث بلغت بالنسب المئوية ٥ر١٩٪، ٦ر٢١٪ ، ١ر١٧٪ ، ٤ر١٩٪ بالترتيب (١٠) ، ان نمو مساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي يعود الى تنامي الارباح الناجمة عن الاستثمارات التجارية والمالية بعيد الحرب الفلسطينية ، مع تزايد عدد السكان واتساع السوق الداخلية وتعاظم اهمية التبادل البضاعي ، وازدياد الحاجة الى السلع الاستهلاكية الجاهزة في ظروف ما بعد الكارثة الفلسطينية ، في حين لم يكن مستوى تطور الانتاج المحلي كافيا لمجابهة الاحتياجات المستجدة للسكان ٠

ان المعطيات المختلفة تؤكد ان هذا القطاع كان منشغلا بشكل رئيسي في التجارة الخارجية ، وبالاستيراد ٠ اما ارباح التداول البضاعي في السوق المحلي فكانت متأتية عن تداول البضائع المستوردة اساسا ٠ ان الجدول التالي رقم « ٣ » ، يظهر ارقام التجارة الخارجية في السنوات التي سبقت الحرب الفلسطينية والتي تلتها ، ويشير الى ازدياد وتيرة اعتمادها على الاستيراد في تأمين السلع الاستهلاكية والضرورية ٠